الأمم المتحدة

FCCC/SBI/2016/4

الاتفاقية الإطارية بشأن تغيّر المناخ

Distr.: General
11 March 2016
Arabic
Original: English

الهيئة الفرعية للتنفيذ
الدورة الرابعة والأربعون
بون، ١٦-٢٦ أيار/مايو ٢٠١٦
البند ١١(أ) و(ب) من جدول الأعمال المؤقت
بناء القدرات في البلدان النامية
الاستعراض الشامل الثالث لتنفيذ إطار بناء القدرات بموجب الاتفاقية
الاستعراض الشامل الثالث لتنفيذ إطار بناء القدرات بموجب بروتوكول كيوتو

تنفيذ إطار بناء القدرات في البلدان النامية

تقرير توليفي مقدَّم من الأمانة

موجز

أُعد هذا التقرير لدعم اللجنة الفرعية للتنفيذ في رصدها وتقييمها السنويين لتنفيذ إطار بناء القدرات في البلدان النامية وفقاً للمقررين ٢/م أ-٧ و٢/م أإ-٢٩. ويستند التقرير إلى معلومات جرى توليفها من البلاغات الوطنية والتقارير المحدثة لفترة السنتين وتقارير فترة السنتين والتقرير السنوي للمجلس التنفيذي لآلية التنمية النظيفة لعام ٢٠١٥ المقدم إلى مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو، والتقرير السنوي لشراكة إطار نيروبي لعام ٢٠١٥. وتُقدَّم المعلومات وفقاً لنطاق الاحتياجات والمجالات ذات الأولوية فيما يتعلق ببناء القدرات في البلدان النامية على النحو المحدد في المقرر ٢/م أ-٧. وقد يساعد هذا التقرير الأطراف في استعراض ما أُحرز من تقدم في تنفيذ إطار بناء القدرات في البلدان النامية وفي تبيان السبل الكفيلة بمواصلة تعزيز تقديم الدعم إلى البلدان النامية في مجال بناء القدرات.

GE.16-03952(A)
1603952

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

		الفقرات	*الصفحة*
أولاً –	مقدمة	١-٥٨	٣
	ألف – ولاية التقرير ونطاقه	١-٦	٣
	باء – الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الهيئة الفرعية للتنفيذ	٧	٤
	جيم – لمحة عامة عن المعلومات المقدَّمة من الأطراف	٨-١١	٤
	دال – معلومات عن أنشطةٍ تتناول الاحتياجات والمجالات ذات الأولوية المبيّنة في إطار بناء القدرات	١٢-٥٨	٥
ثانياً –	أنشطة بناء القدرات بموجب بروتوكول كيوتو	٥٩-٦١	١٦
المرفق			
	موجز بأهم المعلومات المقدَّمة من الأطراف		١٨

أولاً- مقدمة

ألف- ولاية التقرير ونطاقه

١- طلب مؤتمر الأطراف، في مقرريه ٢/م أ-٧ و٤/م أ-١٢، إلى الأمانة أن تعد في كل عام تقريراً توليفياً عمّا أُنجِز من أنشطة تنفيذاً لإطار بناء القدرات في البلدان النامية (يُشار إليه في هذا التقرير بعبارة "إطار بناء القدرات").

٢- وطلب مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو (مؤتمر الأطراف/اجتماع الأطراف)، في مقرريه ٢٩/م أإ-١ و٦/م أإ-٢، إلى الأمانة أن تأخذ بعين الاعتبار، في تقريرها التوليفي السنوي، ما تم إنجازه من أنشطة بناء القدرات ذات الصلة بتنفيذ بروتوكول كيوتو في البلدان النامية. ويُتاح التقرير التوليفي السنوي للهيئة الفرعية للتنفيذ في دوراتها التي تُعقد بالتزامن مع اجتماعات منتدى ديربان بشأن بناء القدرات[(١)].

٣- ويلخص هذا التقرير التوليفي المعلومات المتاحة عن مدى تنفيذ إطار بناء القدرات. وتشير المعلومات إلى الأنشطة المبلغ عنها في التقارير الوطنية المقدمة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية (الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول) والأطراف المدرجة في المرفق الثاني للاتفاقية (الأطراف المدرجة في المرفق الثاني) وأطراف أخرى في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥[(٢)]. وروعي أيضاً التقريرُ السنوي للمجلس التنفيذي لآلية التنمية النظيفة لعام ٢٠١٥ المقدَّم إلى مؤتمر الأطراف/اجتماع الأطراف[(٣)] ومشروع التقرير السنوي لشراكة إطار نيروبي[(٤)] لعام ٢٠١٥ في موجز أنشطة بناء القدرات المنجَزة بموجب بروتوكول كيوتو[(٥)].

٤- والمعلومات مقدَّمة بقدر الاحتياجات والمجالات ذات الأولوية لبناء القدرات في البلدان النامية المجمَلة في إطار بناء القدرات[(٦)]. ويلخّص التقرير ما اضطلعت به البلدان النامية الأطراف من أنشطة بناء القدرات وما ذكرته من احتياجات وثغرات وعوائق وما قدّمته البلدان المتقدمة الأطراف من دعم. وأُدرجت أمثلة مستخلصة من التقارير الوطنية لأغراض التوضيح، ولكنها لا تشكّل قائمة شاملة بجهود بناء القدرات.

---

(١) الفقرة ١٤٤ من المقرر ٢/م أ-١٧؛ والفقرة ٧٨ من المقرر ١/م أ-١٨.

(٢) ١٢ بلاغاً وطنياً و١٦ تقريراً محدثاً لفترة السنتين و٣٠ تقريراً لفترة السنتين.

(٣) الوثيقة FCCC/KP/CMP/2015/5.

(٤) سيتاح التقرير النهائي على هذا العنوان: <https://cdm.unfccc.int/Nairobi_Framework/index.html>.

(٥) انظر أيضاً الجزء ثانياً، الفقرة ١٣.

(٦) المقرر ٢/م أ-٧، المرفق، الفقرة ١٥.

٥- وحتى ٩ آذار/مارس ٢٠١٦[٧]، لم تكن الأطراف قد أتاحت أي تقارير عن الأنشطة التي اضطلعت بها عملاً بالمقررين ٢/م أ-٧ و٢/م أ-١٠ على البوابة الإلكترونية لتقارير الاتفاقية الإطارية[٨]. لذلك، لم يتسنّ إدراج تلك المعلومات في هذا التقرير، ولكنها متى تقدَّم تتاح على بوابة التقارير. وتتاح على بوابة بناء القدرات المعلومات المقدمة من منظمات الأمم المتحدة ومؤسسات أخرى عن أنشطة بناء القدرات التي اضطلعت بها في سياق دعمها لتنفيذ إطار بناء القدرات[٩].

٦- ونظراً لاحتمال أن تكون أعمال أخرى قد أُنجزت بعد تقديم الوثائق المرجعية، فإن المعلومات الواردة في هذا التقرير التوليفي قد لا تُعطي الصورة كاملةً. وعلاوة على ذلك، ربّما لم تتضمّن الوثائق المرجعية معلومات عن مجالات معينة.

باء- الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الهيئة الفرعية للتنفيذ

٧- قد ترغب الهيئة الفرعية في الاستفادة من المعلومات الواردة في هذا التقرير بهدف:

(أ) إجراء الرصد السنوي لتنفيذ إطار بناء القدرات؛

(ب) تيسير المناقشات في الاجتماع الخامس لمنتدى ديربان بشأن بناء القدرات الذي سيتزامن مع الدورة الرابعة والأربعين للهيئة الفرعية للتنفيذ[١٠]؛

(ج) تحديد أي خطوات أخرى لدعم العمل المعزَّز على بناء القدرات.

جيم- لمحة عامة عن المعلومات المقدَّمة من الأطراف

٨- تهمّ المعلومات عن بناء القدرات المقدّمة من الأطراف خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ جميع المجالات ذات الأولوية المحددة في إطار بناء القدرات. وتأكيداً للاتجاه المبيّن في التقرير التوليفي لعام ٢٠١٥[١١]، لوحظ أن الإبلاغ قد تعزز في مجالات بناء القدرات المؤسسية، وتعزيز و/أو تهيئة بيئة ممكِّنة، والبلاغات الوطنية، والبرامج الوطنية لتغير المناخ وقوائم جرد غازات الدفيئة.

٩- وتتضمّن التقارير الوطنية المقدمة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول معلومات مسهبة عمّا تقرر و/أو نُفّذ من إجراءات بغرض إنشاء مؤسسات و/أو تقويتها، وبغرض اعتماد النظم الرقابية و/أو تمتينها، وبغرض بناء القدرات على المستوى الفردي في كل مجال من المجالات

(٧) الموعد النهائي محدَّد في الفقرة ١١ من المقرر ١٤/م أ-١٢.

(٨) <http://www.unfccc.int/5900>.

(٩) <http://unfccc.int/capacitybuilding/core/activities.html>.

(١٠) وفقاً للفقرة ٩ من المقرر ١٤/م أ-٢١؛ وللفقرة ٢ من المقرر ٩/م أإ-١١.

(١١) الوثيقة FCCC/SBI/2015/4.

ذات الأولوية. وتقدَّم أيضاً معلومات عامة وشاملة عن احتياجاتٍ وثغرات وعوائق تخص بناء القدرات تحديداً. وتفيد عدة بلدان من أقل البلدان نمواً بعدم وجود مؤسسات مكرَّسة وبيئة ممكِّنة ملائمة، وبالافتقار إلى الرأسمال البشري المدرَّب والملتزِم وإلى الموارد المالية لتلبية الاحتياجات وسد الثغرات وتخطي العوائق في مجال بناء القدرات.

١٠- وأبلغت الأطراف المدرجة في المرفق الثاني وأطراف أخرى عن تقديم الدعم في مجال بناء القدرات إلى جميع المجالات الخمسة عشر ذات الأولوية من خلال تنفيذ برامج ومشاريع. وشدّد العديد من الأطراف في المرفق الثاني وأطراف أخرى على النهج الذي يتّبعه في دعم بناء القدرات مثلما جرى في بعض الشراكات، وهو نهج يستند إلى مبدأ تولّي زمام الأمر على الصعيد القُطري واحترام الأولويات الوطنية. وحظيت بالاعتراف أيضاً في التقارير الواردة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول مبادراتُ الدعم التي تتولى زمامها بلدان متقدمة، ولا سيما في مجالات البلاغات الوطنية، وقوائم جرد غازات الدفيئة، والتكيف، والتخفيف، والبحوث، والمراقبة المنهجية. وعلاوة على ذلك، شددت الأطراف في المرفق الثاني وأطراف أخرى على أنه لم يكن بالإمكان أن يُفرَد لأغراض الإبلاغ ما قدمته من دعم لبناء القدرات نظراً لأن دعم بناء القدرات جزء لا يتجزأ من جميع المشاريع التي تدعمها. وبالتالي، فإن المعلومات والبيانات الواردة في التقارير والعروض الجدولية الموحدة للبيانات (مثلاً، الجدول ٩، "توفير دعم بناء القدرات") ليست سوى أمثلة إيضاحية ولا ينبغي اعتبارها قائمةً تذكر جميع ما قُدّم من دعم.

١١- ويرد في المرفق بهذا التقرير موجزٌ بأنشطة بناء القدرات التي أنجَزتها الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول وبالاحتياجات والثغرات والعوائق التي بلّغت عنها وبالدعم الذي قدمته الأطراف المدرجة في المرفق الثاني والأطراف الأخرى، ويقدم المرفق صورة واضحة وغير شاملة عن هذه العناصر.

دال- معلومات عن أنشطةٍ تتناول الاحتياجات والمجالات ذات الأولوية المبيّنة في إطار بناء القدرات

١٢- ترد المعلومات المدرجة ضمن كل مجال من مجالات الأولوية أدناه حسب الترتيب التالي، بما فيها الأمثلة ذات الصلة:

(أ) أنشطة بناء القدرات التي اضطلعت بها الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول؛

(ب) الاحتياجات والثغرات والعوائق التي أشارت إليها الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول؛

(ج) الدعم المقدَّم من الأطراف المدرجة في المرفق الثاني وأطراف أخرى.

١- بناء القدرات المؤسسية، بما فيه تعزيز أو إنشاء أمانات أو جهات تنسيق وطنية معنية بتغير المناخ، حسب الاقتضاء

١٣- اتخذ العديد من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول وأطراف أخرى ترتيبات مؤسسية لصوغ وتنفيذ أنشطة تغير المناخ. وأبلغت أطراف عدة بقرارها تعزيز الترتيبات المؤسسية من خلال إنشاء هيئات أو شُعب أو لجان حكومية داخل هيئات قائمة تؤدي أدواراً محددة، من جملتها تنسيق جهود أصحاب المصلحة من غير الدول الضالعين في أنشطة تغير المناخ ووضع سياسات قطاعية لمعالجة تغير المناخ على الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي.

١٤- وقدّم العديد من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول قائمة شاملة بالثغرات في هذا المجال التي تشوب القدرات المؤسسية والنسقية والفردية. وعلى الصعيد المؤسسي، لوحظت ثغرات في قدرة الهيئات الحكومية على معالجة الجوانب المتعددة لسياسات التصدي لتغير المناخ، وذلك من حيث الهياكل الأساسية والمعدات، فضلاً عن الهياكل التنظيمية. وعلى المستوى النسقي، أفاد بعض الأطراف بأن المؤسسات الوطنية قد عجزت عن ضمان تنفيذ إطار قانوني ومعياري يلائم مجالات مثل حماية البيئة، والبناء والتشييد، وتخطيط استخدام الأراضي، على سبيل المثال لا الحصر، وهي مجالات تؤدي أدواراً هامة في الحد من أخطار تغير المناخ. وعلى المستوى الفردي، أبرز العديد من الأطراف الحاجة إلى تنظيم دورات تدريبية لفائدة مسؤولين حكوميين بعينهم في مجالات محددة ذات صلة بتغير المناخ يتم تناولها في التقارير الوطنية وخارج إطارها. كما أبرزت الأطراف عدم اهتمام المؤسسات البيئية وعدم إثارة ذلك الاهتمام باعتبارهما عقبة كأداء أمام تنفيذ المبادرات المتعلقة بتغير المناخ بنجاح.

١٥- وقدّم العديد من أطراف المرفق الثاني وأطراف أخرى الدعم من أجل تعزيز القدرات المؤسسية في البلدان النامية مثلاً في شكل دورات تدريبية للموظفين العاملين في المؤسسات الحكومية. واستُخدمت لأغراض التدريب منصات التعلم الإلكتروني. ومن مواضيع التدريب في أغلب الأحيان الطاقة المتجددة والحراجة والزراعة والحد من مخاطر الكوارث. وأشار بعض الأطراف إلى اهتمامه الفعلي بإنشاء مراكز تدريب متخصصة أو بتعزيزها. فدعمت اليابان، على سبيل المثال، منظمة تايلند لإدارة غازات الاحتباس الحراري في إنشاء المركز الدولي الفني والتدريبي لتغير المناخ، الذي يركّز على وضع وتنفيذ برامج تدريبية تستجيب لاحتياجات تايلند والبلدان النامية الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

٢- تعزيز و/أو تهيئة بيئة ممكّنة

١٦- وأفاد العديد من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول بأنه اعتمد استراتيجيات وسياسات إنمائية وطنية بهدف زيادة تنفيذ الإجراءات المتعلقة بتغير المناخ وتمهيد الطريق نحو تحقيق نمو اقتصادي منخفض الكربون. وفي بعض الحالات، أدى إنفاذ التشريعات البيئية على صعيد البلديات ولا يزال دوراً هاماً في إذكاء وعي المجتمعات المحلية وعامّة الناس بالتهديدات التي يشكّلها تغير المناخ. وقد أبلغ عدد قليل من الأطراف عمّا يبذله من جهود في سبيل وضع

نُظم للرصد والإبلاغ والتحقق. فغانا، على سبيل المثال، بصدد تطوير أداة مالية وطنية لتتبُّع ما يقدمه المانحون من تدفقات مالية وما تصرفه الحكومة الوطنية من نفقات تتعلق بالمناخ.

١٧- ولا يزال بعض الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول يكافح من أجل التغلب على العوائق السياساتية والقانونية والتنظيمية. ومن ضمن المسائل المبلَّغ عنها عدم الالتزام السياسي، مما يبطئ اعتماد المبادئ التوجيهية للحد من الانبعاثات من القطاعات العالية الانبعاثات، أو، في أسوأ الأحوال، يمهد السبيل أما قيام أطر قانونية متساهلة وصديقة للكربون. وأكدت جزر البهاما، على سبيل المثال، هذه الحاجة فضمّنت تقريرها تقديراً للتكاليف التي قد تنجم عن وضع لوائح قانونية تخص المناخ بغرض تنظيم عمليات المعالجة الاستخراجية وصناعات الطاقة والعمليات الصناعية والصناعة التحويلية.

١٨- واعترفت عدة أطراف مدرجة في المرفق الثاني وأطراف أخرى في تقاريرها بأهمية تعبئة المال الخاص من أجل المساهمة في تفعيل العمل المناخي. وقد شُرع في بناء القدرات للمساعدة في الحد من المخاطر التي تحيق بفرص الاستثمار المتصلة بالمناخ في البلدان النامية. وقدمت الولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، تقريراً عن برنامج شامل لدعم الجهوزية لتمويل أنشطة التصدي لتغير المناخ يهدف إلى: (١) بناء قدرات البلدان النامية على وضع استراتيجيات طموحة وفعالة للتخفيف والتكيف على نطاق واسع مع ربطها بزيادة التمويل من القطاعين العام والخاص؛ (٢) إزالة العوائق التي تحول دون زيادة إشراك القطاع الخاص في هذه الأنشطة؛ (٣) زيادة قدرة المؤسسات على الوصول إلى تمويل أنشطة التصدي لتغير المناخ والاستفادة منه؛ (٤) زيادة قدرة الموظفين على فهم ومعالجة المشاكل التي تعترض تمويل أنشطة التصدي لتغير المناخ.

٣- البلاغات الوطنية

١٩- قال العديد من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول إنه قد عزز ترتيباته المؤسسية بقصد الوفاء بالتزامات الإبلاغ المعززة والأكثر تواتراً. وقد فعل ذلك بواسطة إنشاء لجان فرعية وأفرقة عاملة قطاعية تُسند إليها المسؤولية عن فصول محددة من التقارير الوطنية. ومن بين المبادرات المتخذة لتيسير إعداد البلاغات الوطنية والتقارير المحدثة لفترة السنتين مشاركةُ موظفين حكوميين في مختلف أنشطة التدريب، وكذلك في المحافل وحلقات العمل الدولية للاطّلاع على التجارب القطرية. فسلّطت كوبا، على سبيل المثال، الضوء على أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب مع بلدان أخرى في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تيسيراً لعملية إعداد البلاغات الوطنية وتنفيذ المشاريع. وأقرّ العديد من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول بالدعم الذي تقدمه من أجل بناء القدرات في إعداد البلاغات الوطنية الأطرافُ المدرجة في المرفق الثاني وأطراف أخرى، والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، ومرفق البيئة العالمية.

٢٠- ومع ذلك، شدد بعض الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول على عدم وجود هيئة تنسيقية قوية على المستوى المؤسسي وعلى الافتقار إلى الخبرة التقنية لمعالجة أقسام مختلفة من

البلاغات الوطنية، باعتبارهما من العوائق الرئيسية التي تعترض إعداد البلاغات الوطنية والتقارير المحدثة لفترة السنتين. وبغية تحسين نوعية تقاريره الوطنية، شدد بعض الأطراف على ضرورة اعتبارها نشاطاً مستمراً، لا مشروعاً يُضطلع به مرة واحدة وكفى. وهكذا، بيّن العديد من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول أن التمويل هو مفتاح تعزيز الترتيبات المؤسسية وتنظيم تدريب الموظفين بالشكل المناسب.

٢١- وقدمت عدة أطراف مدرجة في المرفق الثاني وأطراف أخرى تقارير عما تقدمه من دعم تقني لشركائها من البلدان النامية لتحسين الإبلاغ عن تغير المناخ. فعلى سبيل المثال، قدمت ألمانيا الدعم بخصوص الاحتياجات والأولويات المحددة بالتشاور مع أربعة بلدان مستفيدة، وتمّت بعد ذلك الاستجابة لتلك الاحتياجات والأولويات من خلال حلقات عمل وتدريب لبناء القدرات تستجيب تحديداً لاحتياجات البلد الذي تنظَّم فيه. ويتمثل أحد أهداف المشروع في تيسير التبادل بين الأقران عن طريق مساعدة البلدان الشريكة في اكتساب مستوى معزز من الخبرة في رصد تغير المناخ والإبلاغ عنه، وهو ما يمكِنها عندئذ عرضه في الاجتماعات الدولية.

٤- البرامج الوطنية المتعلقة بتغير المناخ

٢٢- اعتمد العديد من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول برامج وطنية متعلقة بتغير المناخ لتعميم مراعاة تغير المناخ في ما تنجزه من عمليات التخطيط والتنمية على الصعيد الوطني. وأبرزت الأطراف أهمية استراتيجيات تغير المناخ في تحسين إدراكها للجوانب المتقاطعة من ظاهرة تغير المناخ. وفي عدة حالات، مهّدت الاستراتيجيات الوطنية لاعتماد خطط عمل للتصدي لتغير المناخ تهدف إلى تعزيز التنمية المتأقلمة مع المناخ والمنخفضة الكربون. وهذا هو الحال في ناميبيا، حيث وُضعت استراتيجية وخطة عمل للتصدي لتغير المناخ للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٠، كتدبير مضاد للسياسات القطاعية التي تم اعتمادها دون مراعاة تغير المناخ الذي لم يكن يُعتبر خطراً كبيراً وقتئذٍ. وقد وضعت عدة أطراف استراتيجية وطنية أرفقتها بسياسات ولوائح بغية كفالة اتخاذ التدابير الملائمة لكل أولوية من الأولويات القُطرية المحددة.

٢٣- ولم تضع قلة من الأطراف بعد برامج كاملة فيما يخص تغير المناخ. أما بالنسبة للأطراف التي لديها بالفعل برامج من هذا القبيل، فإن تنفيذ هذه البرامج يتضرر من قلة الموارد المالية. وفي حالات قليلة، سلطت الأطراف الضوء على الأولويات الوطنية التي تتعارض مع قضايا تغير المناخ، من قبيل النمو الاقتصادي، مما أبطأ عملية وضع استراتيجية و/أو خطة للتصدي لتغير المناخ.

٢٤- ومن الأمثلة على الدعم في هذا المجال ذي الأولوية ذاك الذي تقدّمه الولايات المتحدة من خلال تعزيز القدرات على وضع استراتيجيات تنمية منخفضة الانبعاثات. وتقدّم تلك الاستراتيجيات المساعدة التقنية للبلدان الشريكة في وضع استراتيجيات تنمية منخفضة الانبعاثات وخطط وطنية بقيادة البلدان وفي تنفيذها، تعزيزاً للتنمية المستدامة وخفضاً لانبعاثات غازات الدفيئة.

٥- قوائم جرد غازات الدفيئة، وإدارة قواعد بيانات الانبعاثات، وأنظمة جمع البيانات المتعلقة بالأنشطة وإدارتها واستخدامها، وعوامل الانبعاثات

٢٥- أفاد العديد من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول بأنه طوّر ووطّد هياكله المؤسسية المسؤولة عن إعداد نظام قوي لوضع قوائم جرد غازات الدفيئة. وشملت هذه العملية إنشاء وحدة مكرسة للعمل على وضع قوائم جرد وطنية لغازات الدفيئة، وتنظيم دورات تدريبية، واتباع نهج تعاوني وتشاركي أكثر في إعداد قوائم الجرد، يتمثل في إشراك كل من الوزارات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. وعرضت جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وهي دولة مرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وطرف متعاقد في الجماعة الأوروبية للطاقة، ما قامت به من جهود خاصة كطرف غير مدرج في المرفق الأول من أجل الإبلاغ عن قوائم جرد غازات الدفيئة الخاصة بها من خلال نموذج الإبلاغ الموحد المستخدم داخل الاتحاد الأوروبي، وشددت على أنها تسعى حالياً إلى وضع نظام للقياس والإبلاغ والتحقق.

٢٦- ومن ناحية أخرى، بيّن العديد من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول وجود عدد كبير من الثغرات في القدرات والعوائق يؤثر سلباً على نوعية قوائم جرد غازات الدفيئة، وتتنوع تلك الثغرات والعوائق بين عدم وجود نظام وطني لجرد غازات الدفيئة، الذي يُعزى أيضاً إلى عدم وجود لوائح تحدد الاختصاصات والمسؤوليات في القيام بهذه المهمة، وبين عدم كفاية الخبرة التقنية والمعدات، وعدم التوافق بين البيانات الموجودة وتلك المطلوبة بموجب منهجيات الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، وعدم وجود عوامل انبعاثات خاصة، وارتفاع درجات عدم اليقين في تقدير انبعاثات غازات الدفيئة، وعدم كفاية المعدات التقنية لجمع البيانات، واختلاف البيانات المجمعة باختلاف مصادرها، وعدم توفر بيانات عن استهلاك الاستخدام النهائي، وعدم وجود إحصاءات عن بعض القطاعات، والافتقار إلى مصادر تمويل دائم. وأبرزت كينيا، على سبيل المثال، أن هناك حالة من "فقدان الذاكرة" وعدم تطويرٍ للقدرة الكافية لدى المؤسسات الداخلية، حيث تم ارتجال قوائم الجرد عن طريق الاستعانة باستشاريين.

٢٧- وأبلغت أطراف مدرجة في المرفق الثاني وأطراف أخرى عن مبادرات لبناء قدرة الأطراف من البلدان النامية على إعداد قوائم جرد غازات الدفيئة. ووفّرت أستراليا، على سبيل المثال، القدرات التقنية لبلدان نامية في أفريقيا وفي جنوب شرق آسيا كي تنشئ نظماً مستدامة لإدارة قوائم جرد وطنية لغازات الدفيئة، وأطلقت بلجيكا مبادرات عدة تركز على بناء قدرات البلدان النامية الناطقة بالفرنسية على وضع قوائم جرد غازات الدفيئة.

٦- تقييم القابلية للتأثر والتكيف

٢٨- أوضح العديد من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول أن إعداد برامج العمل الوطنية للتكيف، الذي شمل المشاركة في حلقات العمل التدريبية، قد أسهم في بناء قدرات تلك الأطراف على تحديد مواطن الضعف الرئيسية وإجراء تقييمات الأثر. وشمل التدريب مدخلاً إلى الأساليب والأدوات ومصادر البيانات المستخدمة في إعداد تقييمات القابلية للتأثر والتكيف.

وأتاحت حلقات العمل أيضاً منتدى لتبادل المعارف والخبرات وسبل التغلب على العراقيل التي تعترض إجراء التقييمات.

٢٩- وعلى الرغم من التقدم المحرز بفضل الدورات التدريبية، شدّد بعض الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول على وجود نقص في عدد الموظفين العلميين والتقنيين القادرين على إجراء تقييمات القابلية للتأثر والتكيف. فقلة الوعي بأهمية التكيف، فضلاً عن قلة التمويل وعدم كفاية التعاون فيما بين الوكالات الحكومية، فاقمت ما تواجهه من صعوبات. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب العديد من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول عن قلقه إزاء الثغرات في المعلومات، التي تنتج عموماً عن قلة إجراء البحوث وانعدام البيانات ذات الصلة في مجالات مثل قابلية التأثر لدى النظم الإيكولوجية والصحة البشرية. ومن الأمثلة الأخرى على الثغرات الموجودة تدنّي الثقة في النماذج المستخدمة. وبيّنت ولايات ميكرونيزيا الموحدة، على سبيل المثال، وجود مشكلة تتمثل في عدم كفاية التعاون الداخلي عندما لا يُستفاد من المعلومات المجمعة على صعيد الدولة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المحلي في وضع الاستراتيجيات والخطط والمشاريع الحكومية.

٣٠- وفيما يتعلق بالدعم الذي توفره الأطراف المدرجة في المرفق الأول، قدمت نيوزيلندا عرضاً عمّا تقدمه من مساعدة إلى البلدان النامية في التأهب للكوارث الطبيعية. ودعمت نيوزيلندا المركز الآسيوي للتأهب للكوارث في تحسين القدرات على الحد من مخاطر الكوارث في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار والفلبين وفييت نام عن طريق توحيد نُظم تبادل معلومات تقييم مخاطر الكوارث وتعزيز التأهب في مرحلة التعافي من الكوارث.

٧- بناء القدرات في مجال تنفيذ تدابير التكيف

٣١- أكد العديد من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول أن مشاركته في المشاريع الإقليمية، التي تموَّل عن طريق التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، قد أسهمت في تعزيز قدرته على التكيف. ومن الأمثلة على مشروعٍ يهدف إلى تشجيع التكيف مع تغير المناخ بوصفه شرطاً مسبقاً وأساسياً لتحقيق التنمية المستدامة، ولا سيما فيما يتعلق بإدارة المناطق الساحلية، مشروع منطقة المحيط الهادئ للتكيف مع تغير المناخ، الذي يموله مرفق البيئة العالمية بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأمانة برنامج البيئة الإقليمي لمنطقة المحيط الهادئ بوصفه الوكالة والشريك المنفذين. ويتمثل أحد أهدافه في تعزيز قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على التكيف مع تغير المناخ في مجموعة مختارة من القطاعات الإنمائية الرئيسية بالنسبة للصحة والبيئة، بما في ذلك مشاريع الهياكل الأساسية المحصّنة من تغير المناخ. وإذ تسلّم نيبال بأن معارف الشعوب الأصلية تشكّل ذخراً عظيماً للبلدان النامية، فقد أجرت دراسات بشأن مهارات السكان الأصليين بغية إدماج معارفهم في ممارسات التكيف.

٣٢- وفي هذا المجال ذي الأولوية، حددت الأطراف الاحتياجات على المستويات المؤسسي والهيكلي والفردي. فعلى الصعيد المؤسسي، لا بد للوزارات ومعاهد البحوث والمؤسسات المعنية

الأخرى من تقوية قدراتها التقنية في تخطيط وتنفيذ إجراءات التكيف؛ وعلى الصعيد الهيكلي، ينبغي أن تقام أطر سياساتية عامة داخل كل قطاع من القطاعات المختلفة المشاركة في تنفيذ إجراءات التكيف؛ أما على الصعيد الفردي، فينبغي أن تتاح الفرص للتدريب والتعليم بقصد تحسين المعارف والمهارات في تصميم مشاريع التكيف وتنفيذها.

٣٣- ومن مبادرات الأطراف في المرفق الثاني وأطراف أخرى في هذا المجال ذي الأولوية التي حظيت بحصة الأسد من الإبلاغ، الأنشطة الداعمة للزراعة المستدامة ولإدارة الموارد المائية وإدارة مخاطر الكوارث. وشجع أحد المشاريع التي تدعمها ألمانيا في إندونيسيا والمكسيك والفلبين وتونس الإدارة الفعالة للبيانات المتعلقة بالمناخ وإنشاء شبكة لتيسير التبادل بين أصحاب المصلحة من بلدان الجنوب، الذين يمكنهم اتخاذ القرارات المناسبة والفعالة بشأن ممارسات التكيف في الأجل الطويل.

٨- التقييم لأغراض تنفيذ خيارات التخفيف

٣٤- قدّم العديد من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول معلومات عن التدابير المتخذة لتعزيز بيئة على الصعيد الوطني تمكّن من رسم سياسات التخفيف وتنفيذها. وسلّط بعض الأطراف الضوء على ما يبذله من جهود لوضع إجراءات تخفيف ملائمة وطنياً، ومن جملتها تنفيذ مشاريع رائدة وتنظيم حلقات عمل واجتماعات تشاورية تتناول عملية إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً.

٣٥- وأبلغت جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً عن وضعها مجموعة من الأدوات تراعي بواسطتها البعد الجنساني في ما ترسمه من سياسات التخفيف على المستويين الوطني والمحلي. فعلى سبيل المثال، ستدرَّب المزارعات على ممارسات الحد من غازات الدفيئة، مثل الزراعة العضوية والإدارة المستدامة للتربة، نظراً إلى أدوارهن الهامة في المزارع الأسرية.

٣٦- ومن العوائق المذكورة عموماً في التقارير المقدمة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول في هذا المجال ندرة الموارد المالية وتدني درجة الوعي لدى واضعي السياسات. وتم أيضاً الإبلاغ عن احتياجات أكثر استهدافاً وتحديداً من قبيل تحسين المعارف والمهارات اللازمة لتطبيق التدابير المقررة للتخفيف من آثار تغير المناخ؛ وإشراك الجهات المانحة في وضع وتنفيذ إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً بوسائل منها دعم الآلية المالية للاتفاقية؛ وضرورة وضع وتطبيق نماذج لتوقعات الانبعاثات والتنمية الاقتصادية بما في ذلك الاعتبارات المتعلقة بتغير المناخ؛ واعتماد تشريعات بعينها لتوجيه إجراءات التخفيف؛ وتحديد أهداف للتخفيف على نطاق الاقتصاد ككل وأخرى لكل قطاع؛ وإدخال أفضل التكنولوجيات المتاحة لتدابير التخفيف.

٣٧- وفي حين أن عدة أطراف مدرجة في المرفق الثاني وأطراف أخرى قد ذكرت في تقاريرها منح الدعم التقني لإعداد إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً، كانت بلجيكا وفرنسا وألمانيا من

بين البلدان المتقدمة التي أبلغت عن الدعم المقدم من أجل إعداد المساهمات المقررة المحددة وطنياً.

٩- البحوث والمراقبة المنهجية، بما في ذلك خدمات الأرصاد الجوية والهيدرولية والمناخية

٣٨- أنشأ العديد من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول مؤسسات مسؤولة عن خدمات الأرصاد الجوية والهيدرولوجية والمناخية. وقالت عدة أطراف إن مشاركتها في مبادرات التعاون الدولي أدت إلى تحسين نوعية بيانات الأرصاد الجوية والمناخية. فعلى سبيل المثال، ابتاعت المصلحة الأرمينية للأرصاد الجوية المائية مؤخراً، بإذن من الدولة، أجهزة ومعدات جديدة وركّبتها في إطار التعاون الدولي.

٣٩- وتمثلت الفجوة في القدرات التي كثيراً ما تثيرها أطراف غير مدرجة في المرفق الأول في الافتقار إلى عدد كافٍ من الموظفين في المجالات العلمية والتقنية والمهنية لإجراء البحوث والمراقبة المنهجية، وفي الحاجة إلى تعزيز التدريب في المجالات المتخصصة مثل الإحصاءات والبرمجة الحاسوبية والنمذجة. ومن بين العوامل الإضافية التي تحد من قدرات الأطراف على إحراز تقدم في هذا المجال، ضعف إجراءات إدارة المعارف وعدم كفاية التنسيق فيما بين المؤسسات والميزانيات الهزيلة وعدم كفاية المعدات والهياكل الأساسية.

٤٠- وإسبانيا من البلدان الأوروبية التي قدمت الدعم من أجل بناء قدرات خدمات الأرصاد الجوية حيث إنها تؤدي دوراً نشطاً عن طريق مؤتمر مديري المصالح الوطنية الأيبيرية - الأمريكية لخدمات الأرصاد الجوية والهيدرولوجية، وهو منتدى الغاية منه إبقاء الحوار متواصلاً فيما بين البلدان بشأن المناخ والأرصاد الجوية والهيدرولوجيا حتى تدرك أولويات المنطقة الأيبيرية الأمريكية وتحدياتها وخبراتها بشكل أفضل. وتجتمع مصالح الأرصاد الجوية والهيدرولوجية الوطنية رسمياً كل سنة وتشجّع عقد عدة حلقات عمل إقليمية وإنجاز دراسات إقليمية في مجال بناء القدرات.

١٠- تطوير التكنولوجيا ونقلها

٤١- قدمت بعض الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول معلومات عن الترتيبات المؤسسية المتخذَة لأغراض حيازة التكنولوجيات النظيفة وتشجيعها وتطويرها على الصعيد الوطني. ولاحظت بعض الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول أن من المفيد إجراء تقييمات للاحتياجات من التكنولوجيا بغية ترتيبها حسب الأولوية. وفي هذا السياق، عرضت تايلند ما وضعته من آليات للتشجيع على استخدام تكنولوجيات الطاقة المتجددة، ومن جملتها التعريفات التفضيلية، والحوافز الضريبية، والحصول على منح الاستثمار والرأسمال الاستثماري.

٤٢- وبيّنت عدة أطراف غير مدرجة في المرفق الأول الحاجة إلى تهيئة بيئة تمكّن نقل التكنولوجيا بوسائل منها: إنشاء مؤسسات وطنية للإشراف على تطوير التكنولوجيات؛ وإنشاء قواعد بيانات للتكنولوجيات السليمة بيئياً؛ والحصول على الأموال اللازمة لشراء حقوق الملكية الفكرية.

٤٣- وترتبط غالبية مبادرات الدعم التي تبلّغ عنها الأطراف المدرجة في المرفق الثاني والأطراف الأخرى بنشر التكنولوجيات المتصلة بالطاقة. فعلى سبيل المثال، يهدف مشروع إيطاليا المسمى "مشروع التطوير المتوسطي لخطط دعم مبادرات الطاقة الشمسية والطاقات المتجددة" إلى نشر الطاقة الشمسية في جميع أنحاء حوض البحر الأبيض المتوسط عن طريق خطط مالية مبتكرة وأدوات لتحفيز الأسواق. ومن بين الأنشطة المحددة في إطار المشروع وضعُ توصيات وخطط عمل تهدف إلى تحسين الأطر التشريعية والتنظيمية؛ وأنشطة لبناء قدرات التقنيين والفنيين المتخصصين في الطاقة الشمسية ضماناً لجودة المكونات والمنشآت؛ وتنظيم دورات تدريبية لفائدة واضعي السياسات.

١١- تحسين صنع القرار بما في ذلك المساعدة على المشاركة في المفاوضات الدولية

٤٤- قليل جداً عدد الأطراف الذي أشار صراحةً إلى أنشطة تحسين عملية صنع القرار، فذلك عموماً جزء لا يتجزأ من أنشطة بناء القدرات في مجالات أخرى ذات أولوية. وفي حين أن بعض الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول أفاد بأن فرصاً متنوعة للتعلم والتدريب متاحة لواضعي السياسات، أشارت أطراف أخرى إلى ندرة الفرص أو وجود ثغرات فيها باعتبارها عوائق تحول دون تنفيذ السياسات المتعلقة بتغير المناخ تنفيذاً فعالاً.

٤٥- وعلى العموم، أقرت الأطراف في المرفق الثاني وأطراف أخرى بأن أهم إسهام يمكن أن تقدمه الجهات المانحة، في كثير من الأحيان، يتمثل في تشجيع البلدان النامية على تولي زمام جدول أعمالها الخاص بها في مجال تغير المناخ. وشرحت أستراليا النهج الذي تتبعه في إدارة الدعم الثنائي في مجال تغير المناخ من خلال اتفاقات الشراكة حتى تتأكد من أن الحكومات المتلقية للدعم تتولى زمام الاستثمارات.

٤٦- وضمّنت عدة أطراف مدرجة في المرفق الثاني وأطراف أخرى تقاريرها معلومات عن تقديم الدعم من أجل مشاركة البلدان النامية في المفاوضات الدولية. فعلى سبيل المثال، نظمت شبكة المعارف في مجالي المناخ والتنمية دورات تدريبية لفائدة مئات المفاوضين من البلدان النامية لترسيخ معرفتهم بعملية الاتفاقية الإطارية. وبموجب مبادرة أخرى، خُصص بعض الدعم لمساعدة المندوبات في المشاركة في المفاوضات المتعلقة بالمناخ. وبالإضافة إلى ذلك، ما فتئت فنلندا تمول دورة دراسية دولية بشأن القانون البيئي والدبلوماسية الغرض منها نقل ما تحصّل في الماضي من خبرات في مجال القانون البيئي الدولي للمفاوضين على الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف حاضراً ومستقبلاً، بما فيها الاتفاقية الإطارية.

١٢- آلية التنمية النظيفة

٤٧- أشارت عدة أطراف غير مدرجة في المرفق الأول في تقاريرها الوطنية إلى ما أنجزته من أنشطة بناء القدرات المتصلة بآلية التنمية النظيفة، على المستويات المؤسسي والهيكلي والفردي. وتشير المعلومات إلى وضع وترسيخ ترتيبات مؤسسية تتولى تنفيذ مشاريع آلية التنمية النظيفة،

وإلى إنشاء سلطات وطنية معينة واعتماد استراتيجيات وأطر تنظيمية، من جملتها الترتيبات مع النظراء الدوليين لإنجاز مشاريع آلية التنمية النظيفة. وأفادت توغو، على سبيل المثال، بأنها استفادت من برنامج بناء القدرات الذي ينفذه معهد البنك الدولي لمقترِحي مشاريع آلية التنمية النظيفة. وفي الأرجنتين، أُنشئت لجنة لتقوم بالتحليل التقني وتقييم المشاريع المراد بها الإسهام في التنمية المستدامة. وانتهى الأمر بهذه اللجنة، التي تعززت بمرور السنين، إلى التركيز على القضايا المنهجية من أجل خفض انبعاثات غازات الدفيئة، مما يتيح حساب معامل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من شبكة الطاقة الكهربائية في الأرجنتين، وهو أمر لا غنى عنه في مشاريع آلية التنمية النظيفة والأنشطة الأخرى في قطاع الطاقة.

٤٨- وأشارت الأطراف في المرفق الثاني وأطراف أخرى إلى بضعة مشاريع تهدف إلى تعزيز القدرات التقنية للبلدان النامية في مجال وضع مشاريع آلية التنمية النظيفة. فنفّذت بلجيكا، على سبيل المثال، مشروعاً في أوغندا بهدف إعلام المؤسسات الحكومية ومطوري المشاريع، بما في ذلك مؤسسات تمويل المشاريع، بفرص الاستثمار في إطار آلية التنمية النظيفة.

١٣- الاحتياجات الناشئة عن تنفيذ الفقرتين ٨ و٩ من المادة ٤ من الاتفاقية

٤٩- أفادت عدة بلدان من أقل البلدان نمواً بمشاركتها النشطة في مبادرات التعاون الدولي. وقد استفادت أقل البلدان نمواً من التعاون بين بلدان الجنوب في شكل حلقات عمل وحلقات تدريبية. وأبلغت عدة بلدان من أقل البلدان نمواً بأنها وضعت أطراً مؤسسية وتنظيمية للتمكين من تنفيذ الأنشطة المتعلقة بتغير المناخ على الصعيدين الوطني والمحلي. وقدّمت توغو، في تقريرها، أمثلة متنوعة على ما تعلّمته من ممارسات جيدة وما استفادته من دروس عند إعداد بلاغها الوطني الثالث.

٥٠- وضمّن العديد من أقل البلدان نمواً تقاريره الوطنية وصفاً مستفيضاً للاحتياجات والثغرات والعوائق القائمة على المستوى المؤسسي والهيكلي والفردي في جميع المجالات ذات الأولوية المدرجة في إطار بناء القدرات، وأبرز الإكراهات المالية الشديدة التي تمنعه من تلبية تلك الاحتياجات. ومن العوائق التي أبلغت عنها جمهورية أفريقيا الوسطى الحالة السياسية والعسكرية التي أثرت سلباً ولا تزال على التخطيط والتنفيذ المتعلقين بتغير المناخ.

٥١- وإذ سلّمت عدة أطراف مدرجة في المرفق الثاني وأطراف أخرى بأن أقل البلدان نمواً هي أكثر بلدان العالم قابليةً للتأثر بتغير المناخ، فإنها أكدت، في تقاريرها الوطنية، التزامها بتوفير الدعم في مجال بناء القدرات لهذه المجموعة من البلدان. ومن المبادرات الرئيسية في هذا المجال قيام التحالف العالمي لتغير المناخ الذي أنشأه الاتحاد الأوروبي، والذي يركّز على دعم التكيف لفائدة أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية. ويدعم التحالف ٥١ برنامجاً بميزانية تفوق ٣٠٠ مليون يورو.

١٤- التعليم والتدريب والتوعية العامة

٥٢- استثمر العديد من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول جهداً كبيراً في تعزيز التعليم والتدريب والتوعية العامة تماشياً مع التوجه الملحوظ نحو تزايد كمية المعلومات التي ترد في تقاريرها الوطنية بشأن تنفيذ المادة ٦ من الاتفاقية. ومن الأمثلة على البرامج التعليمية الرسمية استعراضُ مناهج التعليم الإعدادي في مختلف المواد الذي أُجريَ في نيبال بغرض الوقوف على القدر الذي توفره من المعارف المتعلقة بتغير المناخ؛ وأسفر ذلك عن تقرير توصية بإمكانية إدراج مسائل تغيُّر المناخ في المواد الرئيسية. وعُقدت حلقة عمل في نيبال لإدماج مفاهيم تغير المناخ في المناهج الدراسية الحالية. وعلاوة على ذلك، تدعم شراكة جزر المحيط الهادئ من أجل التثقيف بتغير المناخ الطلابَ في ولايات ميكرونيزيا الموحدة من أجل تعزيز فهمهم لتغير المناخ عن طريق تحقيق الاستفادة القصوى من المبادرات الحالية التي أطلقتها الولايات المتحدة في مجال التثقيف بتغير المناخ، مع وضعها في سياق جزر المحيط الهادئ.

٥٣- ومن الأمثلة على الأنشطة المنجزة فيما يتعلق بالتعليم غير النظامي تنظيم المنتديات والمعارض؛ وإنتاج البرامج الإذاعية والتلفزيونية؛ وإجراء دراسات استقصائية للاستعلام عن تصور عامة الجمهور لتغير المناخ؛ وتنظيم برامج للتدريب المهني؛ ونشر وثائق تتعلق بتغير المناخ باللغات الوطنية على نطاق واسع، مثل برامج العمل الوطنية للتكيف. وذُكر عدد قليل من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول وضع استراتيجيات شاملة للتثقيف والتوعية العامة. وبالإضافة إلى ذلك، سُلّط الضوء على الدور الحاسم الذي تؤديه المنظمات غير الحكومية في دعم الأنشطة في هذا المجال، بما في ذلك إبراز دورها في تنظيم الحملات وحلقات التدريب وتطوير الوسائل التعليمية.

٥٤- وشدد بعض الأطراف على ضرورة تقييم أثر وفعالية أنشطة التثقيف والتدريب وبرامج التوعية العامة الحالية بصورة دورية. واعتُبر عدم إعطاء الأولوية لتغير المناخ على الصعيد الوطني ونُدرة التمويل من العوامل التي تضر بكفاءة أي برنامج. واعتُبر عدم توفير برامج تعلم وتدريب للموظفين ثغرة كبيرة. ولاحظت جزر البهاما أن العديد من المؤسسات الحكومية تعاني من نقص في عدد الموظفين، وأنه كثيراً ما يتم تكليف فرد واحد بإنجاز مهام متعددة، ويتردد المديرون في السماح للموظفين بالمشاركة في الدورات التدريبية.

٥٥- وفيما يتعلق بالمساعدة في بناء القدرات في ميدان التثقيف، أفادت الأطراف في المرفق الثاني وأطراف أخرى بتقديم الدعم في المستوى الجامعي بالأساس. فسلوفاكيا، على سبيل المثال، خصصت منحاً دراسية حكومية للطلاب الإثيوبيين لحضور الدورات المتعلقة بالبيئة، وشاركت لاتفيا في برامج تدريب الموظفين وطلاب الجامعات في ميدان الهندسة البيئية المستدامة في إحدى جامعات أوزبكستان. أما فيما يخص الجمهور الأوسع، فقد قُدّم الدعم من أجل شن حملات توعية عامة، مثل تلك المتعلقة بالاقتصاد في استهلاك الطاقة والحد من مخاطر الكوارث. وأشار عدد قليل من الأطراف إلى مبادرات تستهدف وسائل الإعلام التي تؤدي دوراً هاماً في زيادة فهم الجمهور لمسائل تغير المناخ.

١٥- المعلومات وإقامة الشبكات، بما في ذلك إنشاء قواعد البيانات

٥٦- مع تزايد وصول الجمهور إلى الإنترنت، أفادت التقارير بأن البوابات الإعلامية الإلكترونية التي تُعنى بتغير المناخ هي أكثر الأدوات التي تستخدمها الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول لتيسير تبادل المعارف والربط الشبكي. وأفادت غانا، على سبيل المثال، بتعزيز إمكانية الحصول على المعلومات المتعلقة بتغير المناخ من خلال بوابات ومراكز بيانات متعددة تتناول مجالات مختلفة مثل الطاقة والحراجة والتكيف والكتلة الأحيائية والزراعة. وأتى أيضاً ذكر إنشاء مراكز تبادل المعلومات بالإضافة إلى الشبكات التعاونية على الصعيد الدولي باعتبارها من الجهود التي تم الوقوف عليها في هذا المجال.

٥٧- وشددت الأطراف على ضرورة توفُّر موارد مالية كافية لأغراض البحث والتدريب من أجل بناء القدرات فيما يتعلق بالجوانب التقنية والتشريعية من جمع المعلومات ورصدها وتبادلها.

٥٨- وأبلغت الأطراف المدرجة في المرفق الثاني وأطراف أخرى عن استخدام نهج الربط الشبكي الإقليمي لتيسير تبادل المعارف بين جهات التنسيق في مجال تغير المناخ ولتعزيز قدرة البلدان النامية على التصدي للتحديات التي يطرحها تغير المناخ. وأتى ذكر إنشاء شبكات إقليمية من هذا القبيل، على سبيل المثال، فيما يتعلق بمناطق جنوب شرق آسيا، وآسيا والمحيط الهادئ، وجنوب شرق أوروبا.

ثانياً- أنشطة بناء القدرات بموجب بروتوكول كيوتو

٥٩- واصل المجلس التنفيذي لآلية التنمية النظيفة، في عام ٢٠١٥، اتخاذ تدابير ومبادرات لتعزيز وتحسين التوزيع الإقليمي ودون الإقليمي لأنشطة مشاريع آلية التنمية النظيفة، بصفته الهيئة التنظيمية لتلك الآلية[١٢].

٦٠- وكان الأمين العام للأمم المتحدة قد أطلق شراكة إطار نيروبي في عام ٢٠٠٦ بهدف مساعدة البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، على زيادة مشاركتها في آلية التنمية النظيفة. وفي عام ٢٠١٥، قام الشركاء في إطار عمل نيروبي بعدد من أنشطة بناء القدرات، شخصياً من خلال تنظيم حلقات عمل ومناسبات، وافتراضياً من خلال الحلقات الدراسية الشبكية والدورات الإلكترونية. وقادت دعمَ تنمية المشاريع مراكزُ التعاون الإقليمي التابعة لآلية التنمية النظيفة، التي أنشأتها أمانة الاتفاقية الإطارية بمساهمة هامة من الشركاء في كل منطقة، ومن بينهم مصرف التنمية الآسيوي، ومعهد الاستراتيجيات البيئية العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويُعد وضع برامج الأنشطة وتحديد خطوط الأساس الموحدة المجالان المفضّلان للحصول على الدعم.

(١٢) ويرد المزيد من المعلومات عن الأنشطة التي اضطلع بها المجلس التنفيذي لآلية التنمية النظيفة في الوثيقة FCCC/SBI/2016/3.

٦١- وضمن شراكة إطار نيروبي، تراجع في السنوات الأخيرة بناء القدرات المتعلق حصراً بآلية التنمية النظيفة. وقد لوحظ اهتمام متزايد في زيادة فهم مختلف آليات وخيارات السوق في التعامل مع تغير المناخ. وهو ما يؤدي بالشركاء في إطار عمل نيروبي إلى العمل على إيجاد طرق مبتكرة لربط الآلية بأطر وصكوك جديدة تتناول تغير المناخ. وهُم لهذا السبب يستكشفون السبل الكفيلة بضمان تآزر وتكامل جميع الجهود والمعارف المؤسسية المتعلقة باستحداث آليات ونُهج فعالة، بما في ذلك آلية التنمية النظيفة.

المرفق

موجز بأهم المعلومات المقدَّمة من الأطراف

المجال ذو الأولوية	*أنشطة بناء القدرات بموجب بروتوكول كيوتو*	*الاحتياجات والثغرات والعوائق التي بيّنتها الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول*	*الدعم المقدم من الأطراف المدرجة في المرفق الثاني وأطراف أخرى*
بناء القدرات المؤسسية	الترتيبات المؤسسية القائمة بالفعل تعزيز الترتيبات المؤسسية من خلال إنشاء هيئات حكومية أو لجان ذات أدوار تنسيقية	قلة الموارد البشرية والمالية الافتقار إلى برامج التعلم والتدريب الحاجة إلى تحسين التعاون بين الوزارات عدم اهتمام المؤسسات غير البيئية بتغير المناخ	تنظيم دورات تدريبية بوسائل منها التعلم الإلكتروني إنشاء مراكز التدريب أو تعزيزها
تعزيز و/أو تهيئة بيئة ممكِّنة	اعتماد الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والأطر التنظيمية	الافتقار إلى الأطر التنظيمية التي تمكّن من معالجة مسائل تغير المناخ	تعزيز إشراك القطاع الخاص عن طريق دعم التخفيف من المخاطر الاستثمارية المتصلة بالمناخ
البلاغات الوطنية	تعزيز الترتيبات المؤسسية مشاركة المسؤولين الحكوميين في الدورات التدريبية والمنتديات وحلقات العمل بناء القدرات بفضل دعم الأطراف في المرفق الأول	عدم وجود هيئة تنسيقية قوية الافتقار إلى الخبرة التقنية الحاجة إلى التمويل	تقديم الدعم التقني في إعداد التقارير الوطنية
البرامج الوطنية المتعلقة بتغير المناخ	اعتماد استراتيجيات أوسع نطاقاً في التصدي لتغير المناخ مقترنةً بخطط عمل أكثر تفصيلاً	لم تضع قلة من البلدان برامج للتصدي لتغير المناخ الافتقار إلى الموارد المالية عائق أمام تنفيذ البرامج	تقديم المساعدة التقنية في وضع استراتيجيات إنمائية منخفضة الانبعاثات
قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة	توسيع الهياكل المؤسسية تنظيم دورات تدريبية	عدم استحداث نظام وطني لجرد غازات الدفيئة الحاجة إلى بناء القدرات الداخلية عن طريق زيادة إشراك أصحاب المصلحة عدم كفاية المعدات التقنية عدم توفر البيانات والإحصاءات انعدام مصادر التمويل الدائمة	وضع مبادرات لبناء قدرات البلدان النامية على إعداد قوائم الجرد

المجال ذو الأولوية	*أنشطة بناء القدرات بموجب بروتوكول كيوتو*	*الاحتياجات والثغرات والعوائق التي بيّنتها الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول*	*الدعم المقدم من الأطراف المدرجة في المرفق الثاني وأطراف أخرى*
تقييم القابلية للتأثر والتكيف	تنظيم دورات تدريبية	عدم كفاية عدد الموظفين العلميين والتقنيين قلة الوعي قلة التمويل عدم كفاية التعاون فيما بين الوكالات ثغرات في المعلومات	تقديم المساعدة إلى البلدان النامية في إطار التأهب للكوارث الطبيعية
تنفيذ تدابير التكيف	المشاركة في المشاريع الإقليمية	الحاجة إلى فرص تدريب الحاجة إلى مبادرات إذكاء الوعي الحاجة إلى تمويل	دعم الزراعة المستدامة وإدارة الموارد المائية وإدارة مخاطر الكوارث
تنفيذ خيارات التخفيف	الترتيبات المؤسسية القائمة بالفعل تنفيذ مشاريع رائدة وتنظيم حلقات عمل/اجتماعات لتدارس عملية إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً	نُدرة الموارد المالية قلة المعارف لدى واضعي السياسات الاحتياجات المستهدفة والمحددة (أيْ تطبيق أفضل التكنولوجيات المتاحة واعتماد تشريعات محددة)	تقديم الدعم التقني من أجل إعداد عملية إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً والمساهمات المقررة المحددة وطنياً
البحوث والمراقبة المنهجية	الترتيبات المؤسسية القائمة بالفعل المشاركة في مبادرات التعاون الدولي	الافتقار إلى الموارد البشرية قلة المعرفة بإجراءات الإدارة عدم كفاية التنسيق بين المؤسسات ميزانية هزيلة عدم كفاية المعدات والهياكل الأساسية	تنظيم حلقات عمل وإجراء دراسات إقليمية لأغراض بناء القدرات في مجال الأرصاد الجوية
تطوير التكنولوجيا ونقلها	الترتيبات المؤسسية القائمة بالفعل تقييم الاحتياجات التكنولوجية	الحاجة إلى تهيئة بيئة ممكِّنة من خلال إنشاء مؤسسات وطنية ذات دور إشرافي، وإنشاء قواعد البيانات، والحصول على الموارد المالية	تطوير المبادرات المتصلة بنشر التكنولوجيات المتصلة بالطاقة
تحسين صنع القرار	إتاحة فرص متنوعة لواضعي السياسات للتعلم والتدريب	عدم إتاحة فرص التعلم والتدريب لواضعي السياسات	مساعدة البلدان النامية في أن يتولى كلُّ بلد منها زمام جدول أعماله في مجال تغير المناخ دعم مشاركة البلدان النامية في المفاوضات الدولية

المجال ذو الأولوية	*أنشطة بناء القدرات بموجب بروتوكول كيوتو*	*الاحتياجات والثغرات والعوائق التي بيّنتها الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول*	*الدعم المقدم من الأطراف المدرجة في المرفق الثاني وأطراف أخرى*
آلية التنمية النظيفة (الآلية)	إنشاء السلطات الوطنية المعيّنة والأطر التنظيمية المعتمدة		تعزيز القدرات التقنية من أجل صياغة مشاريع آلية التنمية النظيفة
الاحتياجات الناشئة عن تنفيذ الفقرتين ٨ و٩ من المادة ٤ من الاتفاقية	مشاركة أقل البلدان نمواً في مبادرات التعاون الدولي بعض أقل البلدان نمواً لديها الأطر المؤسسية والتنظيمية لتنفيذ أنشطة تغير المناخ	الإكراهات المالية في معالجة المسائل المتصلة ببناء القدرات	تأكيد الالتزام بدعم أقل البلدان نمواً
التعليم والتدريب والتوعية العامة	ابتداع أنشطة لإدماج تغير المناخ في البرامج التعليمية الرسمية ابتداع أنشطة متنوعة خارج إطار التعليم الرسمي (أي تنظيم المنتديات والمعارض وإنتاج البرامج التلفزيونية والإذاعية) وضع استراتيجيات شاملة في مجال التعليم والتوعية العامة دعم المنظمات غير الحكومية في الاضطلاع بأدوار حيوية	الحاجة إلى تقييم الأثر والفعالية عدم إعطاء الأولوية لتغير المناخ نُدرة التمويل	تطوير التعليم الجامعي تحسين حملات التوعية العامة
المعلومات والتواصل الشبكي	إنشاء بوابات المعلومات الإلكترونية إنشاء مراكز لتبادل المعلومات وشبكات دولية تعاونية	الحاجة إلى موارد مالية كافية لأغراض البحوث والتدريب	إنشاء شبكات إقليمية لتيسير تبادل المعارف